

Distr.
GENERAL

S/1997/419
2 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ١١
من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير إلى مجلس الأمن عملاً بالفقرة ١١ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥، التي طلب فيها المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إليه قبل فترة المائة والثمانين يوماً التي تبدأ من تاريخ بدء نفاذ الفقرة ١ من القرار. ويوفر هذا التقرير معلومات عما تم عملاً بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥) من توزيع للإمدادات الإنسانية في جميع أنحاء العراق، بما في ذلك تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات في المحافظات الشمالية الثلاث: دهوك وأربيل والسليمانية. وعلاوة على ذلك، يشير التقرير إلى الأعمال التي تقوم بها الأمانة العامة في تجهيز الطلبات المقدمة إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠، وأنشطة مشرفي النفط ووكلاء معاينة الأمم المتحدة المستقلين (سيبولت و سجل لويديز)، والمركز الحالي لحساب العراق التابع للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يشمل التقرير ملاحظاتي عن كفاية إيرادات النفط المقبوضة بموجب القرار لتلبية احتياجات العراق الإنسانية، وعن قدرة العراق على تصدير كميات كافية من النفط والمنتجات النفطية لإدراج بليون من الدولارات كل ٩٠ يوماً.

٢ - ومنذ تقرير الأخير المقدم إلى مجلس الأمن في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٧ (S/1997/206)، تحقق تقدم ملحوظ في تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). فحتى ٣٠ أيار/مايو، وصل مجموع مبيعات النفط إلى ١١٩,٥ مليون برميل. وبلغت المقبوضات المودعة في حساب العراق التابع للأمم المتحدة لدى بنك باريس الوطني ١,٧ بليون دولار. وحتى ٣٠ أيار/مايو، تلقت أمانة لجنة مجلس الأمن طلبات بلغ عددها ٦٣٠ طلباً لتصدير إمدادات إنسانية إلى العراق. وقد عمم منها على اللجنة ٥٧٤ طلباً، ووفق على ٣٣١ منها، وأرجئ النظر في ١٩١ طلباً، وأوقف ١٤ طلباً، وهناك ٣٨ طلباً في الانتظار بموجب إجراء عدم الاعتراض أو تنتظر إيضاحات. وبدأت السلع الغذائية تصل إلى العراق في ٢٠ آذار/مارس، وبعدها مباشرة بدأت أعمال المراقبة التي تقوم بها الأمم المتحدة فيما يتصل بذلك. وبحلول نهاية أيار/مايو، كان قد وصل إلى العراق ما مقداره ٦٤٨ ٦٩١ طناً من الأغذية. وبدأت المستحضرات الدوائية تصل في ٩ أيار/مايو ١٩٩٧.

٣ - وقد عقدت لجنة التوجيه، التي يتولى رئاستها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، اجتماعات دورية لضمان سلامة تنسيق الموظفين والموارد وكفاءة استخدامهم. وبناء على طلب لجنة مجلس الأمن

وبالتشاور مع السلطات العراقية، أعدت إدارة الشؤون الإنسانية قوائم تبين الأولوية النسبية لمختلف طلبات الإمدادات الإنسانية لتيسير أعمال اللجنة. وبالمثل، يسرت إدارة الشؤون الإنسانية الموافقة على الطلبات المقدمة من وكالات الأمم المتحدة. وقام كبار مسؤولي الأمانة العامة، بصورة دورية، بإحاطة لجنة مجلس الأمن علما بما يتم من تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وتعزيزا للدعم الإداري والسوقي المقدم إلى مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، أوكلت هذه المسؤوليات إلى شعبة الإدارة والسوقيات الميدانية.

٤ - وقد قام ياسوشي أكاشي وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية بزيارة العراق في الفترة ما بين ٣ و ٩ أيار/مايو لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) في جميع أنحاء البلد. وأحاط مجلس الأمن علما في ٢٢ أيار/مايو بما توصل إليه من نتائج. وتهدئة لمشاعر القلق التي أعرب عنها كل من حكومة العراق ووكالات الأمم المتحدة بشأن حالات التأخير في وصول البضائع الإنسانية إلى العراق، واحتمال حدوث انقطاع في توزيع الأغذية، أوضح السيد أكاشي الجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمانة العامة لتحسين دراسة الطلبات. وفي هذا الصدد، قدمت أيضا حكومة العراق عددا من المقترحات. وفي الوقت ذاته، أشار السيد أكاشي إلى تضاني ودراية مراقبي الأمم المتحدة، الذين قاموا بسفريات واسعة النطاق في جميع المحافظات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عددا آخر من كبار موظفي الأمانة العامة قاموا في الآونة الأخيرة بزيارة العراق لاستعراض التنفيذ ومناقشة الشواغل الناجمة عن التنفيذ حتى تاريخه.

ثانيا - بيع النفط والمنتجات النفطية

٥ - تسير موافقة مشرفي النفط على عقود النفط سيرا سلسا حسب المخطط لها. وقد واصل المشرفون تقديم المشورة إلى لجنة مجلس الأمن بشأن آليات تسعير مبيعات النفط، وتعديلات العقود، وإدارة الهدف التجميعي المحدد للإيرادات لفترة المائة والثمانين يوما بواقع ٢,١٤ بليون دولار (بما في ذلك أجرة خط الأنابيب)، وغير ذلك من المسائل المتصلة باستيراد النفط الذي منشأه العراق بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥).

٦ - وقد استعرض المشرفون ما مجموعه ٥١ عقدا تنطوي على ٣٥ مشتريا مختلفا، ووافقوا عليها. ومجموع كمية النفط التي ووفق على تصديرها وتم رفعها بموجب هذه العقود توازي نحو ١٢١ مليون برميل لفترة المائة والثمانين يوما. وبلغ عدد عمليات الرفع ١١٤ عملية، تم نحو ٥٧ في المائة منها في جيهان في تركيا.

٧ - وفي الأيام التسعين الأولى، تم رفع ٥١,٦ مليون برميل، وهو ما يقل بواقع ٠,٧ مليون برميل عن مجموع كل عقود البضاعة الآجلة والحاضرة لتلك الفترة. وقد تحدد إرسال ثلاث شحنات، مجموعها ٢,٥ مليون برميل، في الأسبوع الأخير من فترة التسعين يوما الأولى، ولكنها تأجلت إلى فترة التسعين يوما الثانية بسبب مشاكل تشغيلية. وكان مجموع الإيرادات المتحققة من عمليات الرفع ١,٠٣٤ بليون دولار. وبموافقة اللجنة، رحل العجز البالغ ٣٧ مليون دولار إلى فترة التسعين يوما الثانية.

٨ - وفيما يتعلق بفترة التسعين يوما الثانية، تمت ٦٥ عملية رفع مجموع حجمها ٦٧,٩ مليون برميل، تقدر قيمتها بمبلغ ١,١١٦ بليون دولار. وتمثل ثلاث عمليات رفع من هذه العمليات شحنات متأخرة من فترة التسعين يوما الأولى. وفي أيار/مايو، قفزت أسعار السوق إلى مستوى من شأنه أن يجعل مجموع الإيرادات المتحققة من تسليم الكميات الباقية المتعاقد عليها لفترة التسعين يوما الثانية يتجاوز بعض الشيء الهدف المحدد لفترة المائة والثمانين يوما بواقع ٢,١٤ بليون دولار (بما في ذلك أجرة خط الأنابيب). إذا بقيت الأسعار السائدة دون تغيير. وفي ٢٣ أيار/مايو، توصلت اللجنة إلى تفاهم بشأن التعامل مع فائض الإيرادات الذي يمكن أن يتجاوز الهدف المحدد لفترة المائة والثمانين يوما بواقع ٢,١٤ بليون دولار وقد ينجم عن عدم الاستقرار في سوق النفط.

٩ - وحسبما تقضي به الفقرة ١١ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، أود الإفادة، استنادا إلى تقييم المشرفين ومفتشي النفط المستقلين (سيبولت)، بأن العراق قادر على تصدير كميات كافية من النفط والمنتجات النفطية لتحقيق هدف الإيرادات المحدد بمبلغ بليون من الدولارات كل ٩٠ يوما. وينبغي أن أضيف إلى هذا أن أعمال وكلاء المعاينة المستقلين المشار إليهم أعلاه الذين يضطلعون بمسؤولية مراقبة منشآت النفط ذات الصلة في العراق وفي جيهان بتركيا، تسير أيضا سيرا سلسا. وهم يحظون بالتعاون الكامل من جانب السلطات العراقية والتركية.

ثالثا - شراء الإمدادات الإنسانية والتأكد من وصولها

١٠ - نشأت صعاب في عملية تجهيز لجنة مجلس الأمن للطلبات بسبب تعقيد الترتيبات الناجمة عن القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) ومذكرة التفاهم والإجراءات التي اعتمدها تلك اللجنة. وبالنظر إلى هذه الصعاب، اعتمدت اللجنة عددا من التدابير التي ترمي إلى تيسير التعجيل بتجهيز العقود. ومن ناحيتي، فأني اتخذت خطوات لتعزيز فريق الأمانة العامة المسؤول عن تجهيز الطلبات ولتبسيط إجراءات عمله الداخلية. ولذلك، فإن وتيرة تجهيز الأمانة العامة للطلبات أصبحت أسرع. على أنه لا تزال هناك صعاب أخرى خارجة عن سيطرة الأمانة العامة. وآمل أن يتسنى، بفضل التعاون مع اللجنة، قهر تلك الصعاب على نحو فعال.

١١ - وحتى ٣٠ أيار/مايو، تلقت أمانة لجنة مجلس الأمن طلبات عددها ٦٣٠ لتصدير إمدادات إنسانية إلى العراق. وقد عمم على اللجنة ٥٧٤ طلبا، ووفق على ٣٣١ منها، وأرجئ النظر في ١٩١ طلبا، وأوقف ١٤ طلبا، وهناك ٢٨ طلبا قيد الانتظار بموجب إجراء "عدم الاعتراض" أو هي رهن التوضيح. ويجري فرز بعض الطلبات وتجهيزها وفقا لقوائم أولوية معتمدة من اللجنة.

١٢ - ويقوم وكلاء المعاينة المستقلون البالغ عددهم ٣٢، الذين قدمهم سجل لويدز، بإثبات وصول الإمدادات الإنسانية إلى العراق من نقاط الدخول المتفق عليها. وهم يقومون بالتأكد من أن جميع الشحنات التي تصل إلى العراق بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) مطابقة للشروط المحددة، وأن لها قيمة تتفق مع الممارسات التجارية المقبولة دوليا، وأن لها نوعية وكمية معلنتين. وهم يحظون بتعاون السلطات العراقية

الكامل. ويقدم وكلاء المعاينة المستقلون تقارير يومية عن أنشطتهم إلى أمانة لجنة مجلس الأمن. ويتم روتينياً إبلاغ مكتب منسق الشؤون الإنسانية في العراق بما يقدمه هؤلاء الوكلاء من معلومات. وقد جرى الحال، طوال فترة التسعين يوماً الثانية هذه، على إتمام إثبات مطابقة البضائع للشروط بوتيرة سريعة في نقاط الدخول الثلاث جميعاً.

رابعا - حساب العراق التابع للأمم المتحدة

١٣ - في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧، جهزت خزانة الأمم المتحدة خطابات اعتماد لما قيمته نحو ٢,١١ من بلايين الدولارات من النفط والمنتجات النفطية. وأودعت عائدات مجموعها ٧٥٢,٦٢ ٤٠٥ ٧٤٧ ١ دولاراً في حساب العراق التابع للأمم المتحدة في بنك باريس الوطني. وأصدر بنك باريس الوطني، بالنيابة عن الأمم المتحدة، خطابات اعتماد بمبلغ ٤٦٥,٩ مليون دولار لدفع قيمة الإمدادات الإنسانية المستهدفة إرسالها إلى العراق بأكمله.

١٤ - وكان توزيع الأموال الواردة إلى حساب العراق التابع للأمم المتحدة، وما يتصل به من نفقات، على النحو التالي:

(أ) ٨٧٨,٤ مليون دولار خُصصت لشراء حكومة العراق إمدادات إنسانية، على النحو المحدد في الفقرة ٨ (أ) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). ووصلت قيمة النفقات المسجّلة لعقود الإمدادات الإنسانية المجازة من لجنة مجلس الأمن إلى ٥٧٢ مليون دولار؛

(ب) ٢١٥,٤ مليون دولار خُصصت لشراء سلع إنسانية من المقرر أن يوزعها في المحافظات الشمالية الثلاث برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات، على النحو المحدد في الفقرة ٨ (ب) من القرار. ووصلت النفقات المسجّلة لعقود السلع الإنسانية المجازة من لجنة مجلس الأمن إلى ٤٩,٤ مليون دولار^(١)؛

(ج) ٤٩٧,٢ مليون دولار حُولت مباشرة إلى صندوق تعويضات الأمم المتحدة، على النحو المحدد في الفقرة ٨ (ج) من القرار. وخُصص من هذا المبلغ ١٥١,٣ مليون دولار لدفع القسط الأول من مطالبات الفئة "ألف" والفئة "جيم" (١٤٤ مليون دولار) ولمصروفات تشغيل لجنة التعويضات (٧,٣ ملايين دولار)؛

(١) إضافة إلى هذه النفقات، ستستخدم الأموال تحت هذا الحساب لسداد الحساب فيما يتعلق بشراء الإمدادات الإنسانية لوسط وجنوب العراق، وللأغذية والأدوية المسلمة إلى المحافظات الشمالية الثلاث بموجب ترتيب المشتريات السائبة مع حكومة العراق.

(د) ٣٦,٥ مليون دولار حُصصت لمصروفات الأمم المتحدة التشغيلية والإدارية المرتبطة بتنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، على النحو المحدد في الفقرة ٨ (د) من القرار. ووصلت النفقات المخصصة للتكاليف الإدارية لجميع كيانات الأمم المتحدة المشاركة في تنفيذ القرار إلى ٢٠,٣ مليون دولار؛

(هـ) ١٣,٣ مليون دولار حُولت إلى اللجنة الخاصة للأمم المتحدة لتلبية احتياجات تشغيلها، على النحو المحدد في الفقرة ٨ (هـ) من القرار؛ وحُصص من هذا المبلغ ١٣ مليون دولار لمصروفات تشغيل اللجنة الخاصة؛

(و) ٩٠ مليون دولار جُنبت لتغطية تكاليف نقل كميات النفط والمنتجات النفطية التي منشؤها العراق وتصدر بواسطة خط أنابيب كركوك - يومورتاليك عبر أراضي تركيا، على النحو المرتأى في الفقرة ٨ (و) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) ووفقاً للإجراءات التي وضعتها لجنة مجلس الأمن؛

(ز) ١٦,٦ مليون دولار حُولت مباشرة إلى حساب الضمان المنشأ عملاً بالقرار ٧٠٦ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١ والقرار ٧١٢ (١٩٩١) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ للمدفوعات المرتأة بموجب الفقرة ٦ من القرار ٧٧٨ (١٩٩٢) المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، على النحو المحدد في الفقرة ٨ (ز) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥).

١٥ - ووفقاً للفقرة ٧ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، سيقوم مجلس مراجعي الحسابات بمراجعة حساب العراق التابع للأمم المتحدة. وسيُعد المجلس تقريراً عن البيانات المالية الشاملة للفترة الممتدة من تاريخ إنشاء حساب العراق التابع للأمم المتحدة إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

خامسا - تنفيذ خطة التوزيع

١٦ - فيما قبل نيسان/أبريل ١٩٩٧، كانت الجرايات الغذائية التي تقدمها حكومة العراق تلبى نحو ٥٠ في المائة من الاحتياجات اليومية من الأسعار الحرارية ولم تكن تلبى كامل الاحتياجات من الطاقة والبروتين، ومن الفيتامينات والمعادن الأساسية للغاية. وعلاوة على ذلك، حالت الصعوبات الاقتصادية دون استكمال العديد من الأسر العراقية إحتياجاتها الغذائية استكمالاً كلياً بالشراء من الأسواق. ولذلك، تدهورت حالتها التغذوية تدهوراً محسوساً. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٧، أجرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي ومعهد بحوث التغذية العراقي مسحاً تغذوياً شمل ١٥ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة في ٨٧ مركزاً للرعاية الصحية الأولية في المحافظات الوسطى والجنوبية الـ ١٥. وأظهرت النتائج أن ٢٥ في المائة من هؤلاء الأطفال يعانون من سوء التغذية، وكان ٢٧ في المائة من تلك الفئة يعانون من سوء التغذية المزمن بينما ٩ في المائة منهم يعانون من سوء التغذية الحاد.

١٧ - وتدخّل السلع الغذائية إلى العراق من تربييل، على الحدود مع الأردن، وهاجور/زاخو، على الحدود مع تركيا؛ وميناء أم قصر في جنوب العراق. وفي تربييل وأم قصر، تكون المكاتب الحكومية ("مراكز الاستلام") مسؤولة عن إيضاد الشاحنات باستخدام نظام محوسب مرتبط بخطة التخصيص لدى وزارة التجارة؛ وهذه تقسم السلع بين المحافظات، بما يتناسب مع عدد السكان. والسلع المسلمة إلى هاجور/زاخو تُستلم في مركز نينوى للتبادل لكي توجّه إلى مقاصدها بعد ذلك. وكل مركز يصدر خطة توزيع يومية تبين المقادير المرسلة إلى كل محافظة. وهذه تتاح لمراقبي الأمم المتحدة. والقمح إما يرسل إلى صوامع المحافظات وإما يرسل، أحياناً، إلى المطاحن مباشرة لكي تجهزه. ويستلم الوكلاء المختصون بالقمح أرصدة القمح في المطاحن. أما السلع الأخرى، فيستلمها في المخازن الوكلاء الموزعون بالتجزئة.

١٨ - ومن ناحية المبدأ، يستحق جميع المواطنين العراقيين، وكذا الأجانب المقيمون في العراق، بطاقة تموين لكل منهم بموجب نظام الحصص التموينية الحكومي. وينبغي أن يستلم كل مستحق كمية مماثلة لما يستلمه أي مستحق آخر من السلع الخاضعة لذلك النظام، وذلك باستثناء الأطفال الذين لم تبلغ أعمارهم سنة واحدة، وهؤلاء يحق لهم تلقي أغذية الرضّع والمنظفات والصابون. ويدفع كل مستحق للأغذية رسماً رمزياً قدره ١٠٥ دینارات عراقية مقابل تكلفة النقل والتكلفة الإدارية. ويستوفى نظام التسجيل باستمرار لمرعاة التغيرات السكانية. وفي المحافظات الوسطى والجنوبية تُفرض غرامة باهظة على من يقدمون معلومات زائفة ومن لا يقدمون المعلومات المستجدة المتعلقة بالمواليد والوفيات وتغيير محل الإقامة. وتستعين وزارة التجارة بـ ٦٩٣ ٤٥ وكيل تجزئة للأغذية والدقيق، ينتمون إلى القطاع الخاص، لكي يوزعوا السلع على المستحقين. وتحصل الأسر على حصتها الشهرية من الأغذية بكوپونات الحصص التموينية، التي يقدمها وكلاء التجزئة إلى مراكز التوزيع المحلية ليتسلموا مخزون الشهر التالي. ويقوم المسؤولون الحكوميون بمراجعات دورية للتأكد من دقة موازين الوكلاء المختصين بتوزيع الأغذية والدقيق. وتُسحب رخصة الوكيل الموزع للحصص إذا اشتكاه ٥١ في المائة من الأسر التي يقوم بخدمتها.

١٩ - وقد بدأ وصول السلع الغذائية إلى العراق في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٧. وبحلول نيسان/أبريل، كان القمح (المكمل بـ ٤٠ ٠٠٠ طن متري من القمح الآتي من المخزونات الحكومية) قد طُحن وأُتيح بكميات كافية لأجل توزيع حصة الدقيق على صعيد البلد. وفي ٢٨ أيار/مايو، كان قد وصل إلى العراق ما مجموعه ٦٤٨ ٦٩١ طناً مترياً من الأغذية والصابون والمنظفات، تمثل ٢٩ في المائة من مجموع المخصص من الأغذية وما يتصل بها من أصناف مشمولة بخطة التوزيع. وأتاح وصول السلع الأخرى القيام في أيار/مايو بتوزيع البقول والأرز وزيت الطهي ومسحوق التنظيف والصابون وأغذية الرضّع لمن تقل أعمارهم عن سنة واحدة. ووزع الملح والسكر والشاي من المخزونات بالمستويات القائمة، نظراً لأن الكميات المسلمة بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) لم تكن كافية للتوزيع الشهري.

٢٠ - ووصلت في ٩ أيار/مايو ١٩٩٧ أول كمية من الإمدادات الطبية بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، وهي كمية صغيرة من المحلول الوريدي. وبعد اختبارات قياسية في بغداد لمراقبة الجودة، وزعت الإمدادات على المستشفيات في جميع المحافظات، وفقاً للخطة التي وافقت عليها وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية.

ووصلت كميات محدودة من المعدات الطبية حتى ٢٧ أيار/مايو، ولكن لم يوزع أي شيء منها حتى ذلك التاريخ.

٢١ - وتوقعا لوصول سلع لقطاعات أخرى، قدمت السلطات العراقية ذات الصلة تفاصيل التوزيع المقرر. وهكذا، وافقت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) على خطة تخصيص بالتفاهم مع وزارة الزراعة. وتسلمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واليونسيف خطة تخصيص مستوفاة من وزارة التربية فيما يختص بإمدادات لـ ٢٥٠ ٢ مدرسة في منطقة المحافظات الوسطى والجنوبية.

تنفيذ الأمم المتحدة لخطة التوزيع في المحافظات الشمالية الثلاث

٢٢ - بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، يتحمل برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات مسؤولية القيام في المحافظات الشمالية الثلاث بتوزيع الإمدادات الإنسانية بالنيابة عن حكومة العراق. وقد اضطلع برنامج الأمم المتحدة، بالتشاور مع السلطات المحلية، بتقدير الاحتياجات الإنسانية لتلك المحافظات؛ وأدرج التقدير في خطة التوزيع. وقد أنشئت لجان للاتصال بالأمم المتحدة. وبالإضافة إلى المكاتب التابعة لمنسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق، ذي الوجود الراسخ، ولبرنامج الأغذية العالمي واليونسيف والفاو، قام مؤخرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية واليونسكو ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بافتتاح مكاتب جديدة يرأسها موظفون دوليون. وبصفة عامة، كان هناك مستوى مقبول من الأمن لعمليات الأمم المتحدة، رغم أنه كانت هناك مناسبات أعاقت فيها المصادمات القصيرة بين الفصائل المختلفة تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وفي ١٤ أيار/مايو، دخلت القوات التركية شمال العراق. وقد رصد موظفو الأمم المتحدة الحالة رسدا دقيقا في محاولة لمعرفة تأثيرها المحتمل على أنشطتهم. وبالرغم من أنه لم تحدث اختلالات كبيرة في عمليات التسليم، إلا أن الأمم المتحدة يساورها القلق من أنه إذا قُدر للأعمال القتالية في المنطقة أن تستمر أو تتصاعد قد يصبح من الضروري أن تعدل وكالات الأمم المتحدة والسلطات المحلية إجراءات التوزيع.

٢٣ - ولتقييم الاحتياجات التغذوية لسكان المحافظات الشمالية الثلاث تقييما أفضل، أجرت اليونسيف في آب/أغسطس عام ١٩٩٦ مسحا عنقوديا للمؤشرات المتعددة. وتضمن هذا المسح جمع عينة عشوائية مؤلفة من ١٧٥ ٢ أسرة معيشية في المحافظات الثلاث جميعها، وتبين منه أن ١٩,٣ في المائة من الأطفال دون الخامسة يعانون من سوء التغذية، وأن ٢٦ في المائة من هؤلاء يعانون من سوء التغذية المزمن و ٤ في المائة منهم يعانون من سوء التغذية الحاد. وحتى وصول المواد الغذائية المأذون بها بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، لم يكن توزيع الأغذية يستهدف سوى ٢٥ في المائة تقريبا من السكان. ونظرا لانعدام أرقام مستوفاة فيما يختص بسكان المحافظات الشمالية الثلاث، ولهجرة السكان الاضطرارية، بدأ برنامج الأغذية العالمي عملية تسجيل في آب/أغسطس ١٩٩٦، بالتعاون مع إدارات الأغذية المحلية. وبفعل الصراع السياسي في المنطقة وتنقل السكان بدرجة ملحوظة بين المحافظات، تعقدت العملية وتطلبت عمالة كثيفة. وقد انطوت على توزيع استمارات تسجيل، والتدقيق بالاستناد إلى مصادر متعددة، وتصحيح المعلومات المتباينة.

وأنشئت آلية لمعالجة الشكاوى. وطُبعت بطاقات التمويل ووزعت على الأسر، عن طريق الوكلاء الموزعين للأغذية، في نيسان/أبريل. وتُسْتوفى بانتظام المعلومات المتعلقة بقائمة المستحقين من خلال مسح تجري من منزل إلى منزل. ووفقا للبيانات الأولية، قُدِّر مجموع السكان في المحافظات الشمالية الثلاث في ٢٠ أيار/مايو بـ ٨٢٣ ٠٨١ نسمة (دهوك ٦٨٨ ٨٩٤ نسمة؛ وأربيل ٣٦٨ ٠٦٤ نسمة؛ والسليمانية ٣٢٨ ٥٧١ نسمة). وهذه المعلومات استعملتها كيانات الأمم المتحدة جميعها لاستيفاء خططها المتعلقة بالتنفيذ القطاعي. ورغم أن التسجيل قد أُجري بصورة مرضية في دهوك والسليمانية، واجه برنامج الأغذية العالمي بعض الصعوبات بشأن المراحل الأخيرة من تعداد السكان في أربيل، ولكنه تلقى وعودا بالتعاون التام في إنهاء التعداد. ولم يجد البرنامج أية صعوبات فيما يتعلق بالتوزيع الفعلي للسلع.

٢٤ - وإدارة عملية توزيع الأغذية في محافظات أربيل ودهوك والسليمانية، الواقعة في الشمال، تخضع لرقابة برنامج الأغذية العالمي المباشرة. فقد تولى البرنامج الإشراف في الموصل وكركوك على المخازن، التي جددتها حكومة العراق وأتاحها بلا مقابل. وطبع البرنامج لهذه المنشآت وثائق مناسبة لمراقبة المخزون، ونشر الموظفين الدوليين في الموقعين. وبعد مناقصة، اختيرت شركة نقل من كل محافظة من المحافظات الشمالية الثلاث كي تنقل السلع من المخازن ومن المطاحن الحكومية في الموصل وكركوك إلى مخازن برنامج الأغذية العالمي في دهوك وأربيل والسليمانية. وحصل البرنامج على إذن خاص يسمح للمركبات المتعاقد معها بأن تمر دون قيود عبر نقاط التفتيش. ويستعين البرنامج بـ ٤٤٢ ١٠ وكيلا مستقلا لتوزيع الأغذية والدقيق، لكي يصل إلى المستحقين؛ وهؤلاء الوكلاء يتقاضون رسما معادلا للرسم المحصل في وسط العراق وشماله.

٢٥ - وقد قدمت منظمة الصحة العالمية، بوصفها الوكالة الرئيسية في القطاع الصحي، ٩٩ طلبا قيمتها ٢٠٧ ٠٨٢ ٤ دولارا من مخصص إجمالي لشراء معدات طبية ومعدات لطب الأسنان وللمختبرات قدره ٧٠٠ ٠٠٠ ٦ دولار. وتعتمد تلك المنظمة تحسين ظروف تخزين الأدوية، بما في ذلك تركيب نظام متكامل لبرمجيات الحاسوب يتوافق مع ما يستخدم في سائر أنحاء البلد. كما تعزز المنظمة النظام القائم لتوزيع المستحضرات الدوائية.

٢٦ - وفي القطاع الزراعي، قدمت الفاو طلبين للحصول على مبيدات للحشرات، وتقاوي، ومعدات للري ومعدات زراعية قيمتها الإجمالية ٤٣٨ ٥٢٨ ١٩ دولارا من مخصص قدره ١٥٠ ٠٠٠ ٢٠ دولار. وأنجزت اليونيسيف عملية مسح للمخاطر لالتهاء من خطط التخصيص في مجالات الصحة، والتغذية، والمياه، والمرافق الصحية، والتعليم. وأظهر مسح المخاطر أن أقل من ٥٠ في المائة من السكان يحصلون على المياه، ومن ثم تشمل المشاريع إصلاح ١٥٠ محطة ضخ و ١٠٠ مشروع مياه. ويجري تدريب مناظرين محليين على تصميم مخططات الإمداد بالمياه المنقولة بالأنابيب ومسح موارد المياه. وحتى الآن، قدمت اليونيسيف ٢٢ طلبا إلى لجنة مجلس الأمن قيمتها الإجمالية ٧٨٩,٣٠ ١٠٠ ١٤ دولارا من مخصص شامل قدره ٢٠٠ ٠٠٠ ٢٠ دولار.

٢٧ - وتستخدم اليونسكو بيانات مسح المخاطر لتحديد المجالات المعرضة للخطر، وقامت بمسح ١٢٠ مدرسة لتحديد احتياجاتها. وقد أُنجزت عطاءات وعقود لإصلاح المدارس بلغت قيمتها ٤٢٤ ٦٧٥ ١ دولارا من مخصص مجموعه ١٥٠ ٠٠٠ دولار؛ وجرى تأمين وحدات التخزين والتصنيع للوالم المدرسية. وفي قطاع الطاقة، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٦ طلبا قيمتها الاجمالية ٥١٩ ٦٦٥ ٨ دولارا، من مخصص مجموعه ١٣ ١٧٠ ٠٠٠ دولار، لإعادة الكهرباء في المحافظات الشمالية الثلاث.

٢٨ - ويشير وجود الألغام، في السليمانية غالبا، قلقا بالغا. وقد خُصص اعتماد قدره ٢,٥ من ملايين الدولارات لهذا الغرض. وتوصلت إدارة الشؤون الإنسانية إلى ترتيب مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتنفيذ أنشطة بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) ذات صلة بالألغام. وسيساعد هذا البرنامج على تأمين المناطق الزراعية لأغراض الزراعة وعلى تسهيل إعادة استيطان القرى. وقد وضعت اللمسات الأخيرة لخطة عمل وأعدت قائمة بالمعدات المطلوبة. ويجري توظيف خمسة موظفين دوليين. وستكون اليونيسيف مسؤولة عن تنفيذ عنصر البرنامج المتعلق بالتوعية لاتقاء مخاطر الألغام؛ وهي تعد حاليا المواد ذات الصلة.

٢٩ - واستمر عدد المشردين داخليا في الازدياد نتيجة لاستمرار المصادمات بين الفصائل وقيام حكومة العراق بترحيل الأكراد من كركوك. وقد بدأت الأنشطة المتعلقة بالمأوى وإعادة الاستيطان في المحافظات الشمالية في تخطيط مشاريع تتعلق بالهياكل الأساسية والإصلاح، وبصفة خاصة لدعم المشردين داخليا. وحتى الآن، حصل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على مبلغ قدره ٣ ١٤٠ ٠٠٠ دولار من مخصص في الميزانية مجموعه ١٢ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار لشراء المواد والخدمات اللازمة للإصلاح وتشيد الهياكل الأساسية وأماكن الإيواء في أربيل ودهوك والسليمانية. وعقب الزيارة التي قام بها مؤخرا وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية لعدة مخيمات في السليمانية مخصصة للمشردين داخليا، قام بإنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات لكفالة المساعدة التي تمس الحاجة إليها ويلزم توفيرها على نحو متكامل.

سادسا - الدعم الإداري والسوقي

٣٠ - منذ صدور تقريره الأخير، أحرز الكثير من التقدم في الدعم السوقي للبعثة. ويتخذ مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق مقرا له الآن في مبنيين منفصلين ببغداد. وتعمل أفرقة متناوبة من المراقبين الجغرافيين، إنطلاقا من البصرة والموصل وكركوك. ويحتفظ المكتب بسجل حصري مركزي يضم جميع المعدات المشتراة دعما لعمليات الأمم المتحدة. أما إنشاء نظام الأمم المتحدة للاتصالات على نطاق البلد، فهو في مراحلها النهائية. وأصبحت المحطة الأرضية للسواتل في أربيل جاهزة للعمل في ٢٧ نيسان/أبريل، مما يساعد على الاتصال الفعال ببغداد. وجرى تركيب مقسم هاتفني جديد في مكتب الأمم المتحدة. ووافقت حكومة العراق على تركيب شبكة ذات ترددات عالية جدا تابعة للأمم المتحدة، في الوسط والجنوب. وهذا سيتيح للمراقبين الاتصال بمقر الأمم المتحدة. وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لأنهم وقدرتهم على الإبلاغ في الوقت المناسب. وقد وافق المصرف المركزي العراقي على استعمال سعر الصرف السائد في السوق لتحويل دولارات الولايات المتحدة إلى دنانير عراقية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من شأن

الحصول مؤخرا على نحو ٤٥ مركبة جديدة، فضلا عن حواسيب وطابعات إضافية، تحقيق تحسن شديد في الحالة الراهنة لجميع الوكالات المنفذة.

سابعا - آلية المراقبة وأنشطتها

٣١ - حتى ٣٠ أيار/مايو، جرى نشر ما مجموعه ١٣٢ من ١٥١ مراقبا دوليا في وسط العراق وجنوبه، على النحو التالي: ٦٠ مراقبا جغرافيا، و ١٤ مراقبا متعدد التخصصات، و ٥٧ مراقبا قطاعيا (٣٧ من برنامج الأغذية العالمي، و ٩ من منظمة الصحة العالمية، و ٢ من منظمة الأغذية والزراعة، و ٨ من اليونيسيف، و ١ من اليونيسكو). وستوفد الوكالات بقية المراقبين القطاعيين قبل وصول السلع الأساسية ذات الصلة. ويوفد يوميا نحو ٤١ مراقبا جغرافيا يتوزعون أزواجا للعمل في جولة مدتها خمسة أيام في بغداد والمحافظات المحيطة، تتبعها جولة أطول مدتها ١٢ يوما في المحافظات الأبعد. وفي قطاع الأغذية، يجري يوميا نشر ٢٢ مراقبا دوليا تابعا لبرنامج الأغذية العالمي يساعدهم ١٥٠ موظفا وطنيا، في أفرقة تتألف من مراقب دولي واحد أو اثنين من المراقبين الدوليين مع عشرة مساعدين محليين في كل محافظة من محافظات الوسط والجنوب. ويقدم المراقبون الجغرافيون والقطاعيون تقارير يومية أو أسبوعية بملاحظاتهم. ويقوم منسق الشؤون الإنسانية بإبلاغ حكومة العراق بأية مخالفات خطيرة، لكي تتخذ الإجراءات التصحيحية.

٣٢ - وفي قطاع الأغذية، يتتبع المراقبون السلع ابتداء من وصولها إلى مخازن المحافظات وصوامعها ومطاحنها. وفي مخازن المحافظة، يعاين المراقبون كميات السلع المستلمة وتواريخ الوصول وأرقام العقود. وتجري عمليات معاينة للمخزون، وفي حالة وجود فروق، فإنها تناقش مع مسؤولي المخازن وتدرج في تقارير الملاحظة. وفي الصوامع، يلاحظ المراقبون أرقام العقود وكمية الحبوب المستلمة وإرسالها إلى المطاحن أسبوعيا وأوضاع التخزين. كما يطابق المراقبون القطاعيون أرقام خطابات الاعتماد بأرقام العقود المعتمدة من لجنة مجلس الأمن، ويتحققون من نوعية القمح. ويقوم برنامج الأغذية العالمي بجمع عينات من دقيق القمح المنتج لإجراء تقييم مقارن للدقيق المنتج في جميع المحافظات. كما يقوم برنامج الأغذية العالمي بعمليات معاينة عشوائية لأعمال الوكلاء الموزعين للدقيق والأغذية ولأحوال الأسر المعيشية في المناطق الريفية والحضرية للتحقق من أن توزيع السلع يتم بكفاءة وعدالة. ويجري المراقبون الجغرافيون مقابلات مع المستفيدين في الشوارع والأسواق وعند الوكلاء الموزعين للأغذية والدقيق للتحقق من تسليم الأسر حصصها، ومدى كفاية كل سلعة بالأيام. ويجري برنامج الأغذية العالمي مسوحا للأسر المعيشية وعمليات معاينة للحصول على المزيد من المعلومات التفصيلية عن قضايا الأمن الغذائي.

٣٣ - وتضم وحدة المراقبة المتعددة التخصصات خبراء دوليين، يقومون بعمليات الاتصال بوكالات الأمم المتحدة لتنسيق الاستراتيجية العامة للمراقبة في قطاعات: سوقيات الأغذية، والمستحضرات الدوائية، والتغذية، والمياه/المرافق الصحية/المواد الكيميائية، والصحة العامة، ومعدات المستشفيات، والمدخلات والآلات الزراعية، والتعليم، والكهرباء. وتعد هذه الوحدة، الكائنة في بغداد، تحليلها الأسبوعي المستقل للنتائج التي

تنتهي إليها وحدة المراقبة الجغرافية والوكالات القطاعية لإحالتها مباشرة إلى إدارة الشؤون الإنسانية في نيويورك. كما تستعمل وحدة المراقبة المتعددة التخصصات البيانات التي تجمعها وحدة المراقبة الجغرافية والوكالات لتتبع السلع منذ وصولها إلى العراق لغاية توزيعها النهائي. وتتباين متطلبات التتبع حسب كل قطاع. ففي قطاع الأغذية، يجري تتبع السلع بالرجوع إلى مستندات مثل تصديق سجل اللويدز على السلع التي تصل إلى العراق؛ ومطبوعات الحاسوب التي يجري الحصول عليها من مديري المخازن؛ والتخصيص الحاسوبي للبضائع؛ واستمارات المراقبة التي يجمعها موظفو الأمم المتحدة وتبين المواقع الفعلية للمخزون. وتحقق وحدة المراقبة المتعددة التخصصات أية مخالفات. والهدف من التتبع هو التأكد من استلام السلع وفقا للعدد، ومن توزيعها بالانصاف على المحافظات ثم على المستفيدين بطريقة منظمة. وتستعمل الطريقة الإحصائية لجمع العينات عشوائيا لإجراء عمليات المعاينة على مستوى الوكلاء الموزعين للأغذية والدقيق.

٣٤ - ووضعت استراتيجيات النشر ومبادئه التوجيهية بالتشاور مع وحدة المراقبة الجغرافية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. وركز النشر الأولي لمراقبي الأمم المتحدة على تتبع السلع الواردة عن طريق النقاط الرئيسية في نظام التوزيع. ومع تزايد كمية السلع، تحول الاهتمام إلى تغطية أكبر عدد ممكن من المرافق ذات الصلة. وجرى بانتظام زيارة جميع المطاحن والصوامع المستعملة لتجهيز حبوب القمح. والآن، وبعد أن أصبح المراقبون أكثر إماما بتتبع السلع المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٩٨٦، يولى الاهتمام إلى إجراء عمليات تحقق أعم في المجالات ذات الأهمية الخاصة.

٣٥ - ونظام المراقبة الثلاثي للقرار ٩٨٦ (١٩٩٥) يتألف من: وحدة المراقبة الجغرافية، والوكالات القطاعية، ووحدة المراقبة المتعددة التخصصات. وفيما يتعلق بالأغذية، تقوم وحدة المراقبة الجغرافية وبرنامج الأغذية العالمي بالإبلاغ بصورة مستقلة عن زيارات المراقبة التي تقوم بها للنقاط الرئيسية على امتداد آلية التوزيع العراقية. ففي المقر ببغداد، يدرج الفريقان المعلومات الكمية والنوعية المستمدة من تقارير المراقبين في قواعد بيانات كل منهما. وفي نهاية كل أسبوع، تجمع هذه المعلومات في بيان سردي مدعوم بجدول إحصائية ويرسل إلى وحدة المراقبة المتعددة التخصصات. وإذا وجدت تناقضات بين تقرير وحدة المراقبة الجغرافية وتقرير برنامج الأغذية العالمي، قدم المراقبون المتعددة التخصصات تقييما مستقلا. وبالتالي، يوفر نظام المراقبة الثلاثي ضوابط وموازين لتحقيق الثقة في تغطية عملية المراقبة ونتائجها، على حد سواء.

٣٦ - وقبل وصول اللوازم الطبية لأول مرة في ٩ أيار/مايو، أجرى مراقبو منظمة الصحة العالمية تقييما وتحليلا شاملين لنظام الحكومة المخصص لتوزيع العقاقير. كما وضع برنامج محوسب لتتبع الامدادات الطبية منذ وصولها، مما أتاح لأول مرة إجراء رصد سريع لمواقع المخزون في جميع أنحاء البلد، فضلا عن التحقق الفوري من مستوى التوافر الفعلي داخل كل محافظة. ويتضمن البرنامج المحوسب قائمة رئيسية بجميع الأصناف الطبية المدرجة في خطة التوزيع مشفوعة بالرقم المرجعي للجنة مجلس الأمن. وعلى هذا النحو، يمكن رصد جميع الشحنات بعناية، على جميع مستويات نظام توزيع العقاقير. وفي الوقت الحاضر، توجد

لمنظمة الصحة العالمية أربعة أفرقة من المراقبين في وسط العراق وجنوبه؛ ويتألف كل فريق من صيدلي دولي ويساعده صيدلي وطني واحد. وقد أنشأت وزارة الصحة ووحدة المراقبة المتعددة التخصصات آلية متابعة في الحالات التي جرى فيها تحديد تناقضات أثناء المراقبة. وما برحت منظمة الصحة العالمية على اتصال أيضا بمختبر مراقبة الجودة في بغداد لضمان عدم حدوث حالات تأخير تعرقل توزيع العقاقير والإمدادات الطبية في الوقت المناسب.

٣٧ - ورغم أنه لم تصل إلى العراق حتى ٢٦ أيار/مايو أية سلع بخلاف الأغذية والأدوية، واصلت آلية المراقبة التابعة للأمم المتحدة الأعمال التحضيرية في القطاعات الأخرى لمراقبة التوزيع النهائي فيها. وهكذا، فإنه بالتعاون مع الإدارات ذات الصلة، وضعت الفاء لإجراءات للمراقبة واقترحت قائمة مشاريع ذات أولوية لتنفيذها بمجرد أن توافق عليها لجنة مجلس الأمن وكفالة التخزين الكافي للسلع الواردة، تعد الفاء حاليا مخازن في بغداد والبصرة، بالتعاون مع وزارة الزراعة. وبالإضافة إلى ذلك، وبسبب احتمال استعمال المعدات والسلع المخصصة لأغراض الرش الزراعي في أكثر من غرض، تخضع جميع المعدات والسلع التي من هذا القبيل لسيطرة دقيقة من جانب الفاء، التي تدير أيضا مخزنا يحتوي على قطع الغيار اللازمة لطائرات الهليكوبتر. وفيما يتعلق بقطاع المياه والمرافق الصحية، قامت اليونيسيف باستكمال قاعدة بياناتها ووضعت نظاما لتتبع توصيل جميع الإمدادات. واتفقت اليونيسيف واليونيسكو على مسؤوليات مراقبة قطاع التعليم. وقام البرنامج الإنمائي بصقل معايير مراقبة قطاع الكهرباء.

٣٨ - ومنذ أن بدأ وصول السلع الغذائية إلى العراق في ٢٠ آذار/مارس وحتى ٣٠ أيار/مايو، قام المراقبون الجغرافيون بما مجموعه ٢٨٠ ٥ زيارة في المحافظات الوسطى والجنوبية البالغ عددها ١٥ محافظة في العراق، على النحو التالي: ٢٦٧ زيارة إلى ٢٤ مخزنا؛ و ١٨٧ زيارة إلى ١٩ صومعة؛ و ٥٧٠ زيارة إلى ٩٩ مطحنا؛ و ٢٠٢١ زيارة إلى الوكلاء الموزعين للأغذية والدقيق؛ و ٢٢٣٥ مقابلة مع مستفيدين.

٣٩ - وعلى مدى الأشهر الثلاثة الماضية، تمتع موظفو الأمم المتحدة بحرية التنقل المطلوبة. وتمنح التأشيرات لجميع الموظفين على الفور؛ وتصدر هذه التأشيرات لدى الوصول إلى مطار الحبانة، الذي أذنت حكومة العراق بأن يستعمله الموظفون الدوليون. وقد صدرت الآن إلى جميع المراقبين والموظفين الآخرين المشتركين في تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) بطاقات هوية من وزارة الخارجية، تسمح بالسفر دون قيود في جميع أنحاء البلد. وفي محافظات الوسط والجنوب البالغ عددها ١٥ محافظة، كانت الحالة الأمنية العامة لموظفي الأمم المتحدة وعملياتهم مستقرة، دون وقوع حوادث تذكر.

٤٠ - وبوجه عام، فإنه بفضل الاتصال المستمر منح مراقبو الأمم المتحدة حرية الحصول بشكل مرض على المعلومات الهامة والوصول إلى المسؤولين العراقيين. وكان الاتصال بالمسؤولين عن المخازن والصوامع والمطاحن، والوكلاء الموزعين للأغذية والدقيق سلسا بوجه عام. وفيما يتصل بالعلاقات بالأطراف الحكومية التيسيرية، جرى الإعراب عن شكاوى حكومية في أربع مناسبات بشأن مدى مناسبة بعض الأسئلة التي وجهها المراقبون وموقفهم من التقاليد المحلية. كما أعرب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية عن قلقه

إزاء خمس مناسبات تدخل فيها الأطراف التيسيريون في عملية المراقبة، بما في ذلك المقابلات مع الوكلاء الموزعين للأغذية والدقيق والمستفيدين. وحتى الآن، جرى حل هذه القضايا بشكل مرض للأمم المتحدة ولحكومة العراق. وستواصل الأمم المتحدة إبقاء جميع هذه الشواغل قيد الاستعراض الدقيق، لكفالة استمرار عمل المراقبين بلا عائق.

٤١ - حتى ٣٠ أيار/مايو، نشر ١٥ مراقبا من ٢٠ من مراقبي الأمم المتحدة المعينين، وذلك في المحافظات الشمالية الثلاث، على النحو التالي: ٣ مراقبين جغرافيين و ١٢ مراقبا قطاعيا (٣ من برنامج الأغذية العالمي، و ٤ من منظمة الصحة العالمية، و ٢ من الفاو، ومراقب واحد من كل من اليونيسيف، واليونيسكو، والبرنامج الإنمائي). وعند مراقبة توزيع الأغذية، يكلف بالعمل الميداني يوميا ٣ مراقبين دوليين تابعين لبرنامج الأغذية العالمي و ٨٠ موظفا وطنيا. واستجابة لشكاوى من السلطات المحلية في أربيل من عدم صلاحية دقيق القمح الموزع في نيسان/أبريل للاستهلاك الآدمي، أرسل برنامج الأغذية العالمي عينات إلى المختبرات في الخارج. وأظهرت النتائج بوضوح أن نوعية دقيق القمح كانت مستوفية للمعايير الدولية.

٤٢ - ووضعت منظمة الصحة العالمية في نيسان/أبريل خطة لمراقبة توزيع السلع الطبية، بالتشاور مع السلطات المحلية. وقد وضعت الخطة موضع التنفيذ عند وصول أول شحنة من الإمدادات الطبية في دهوك وأربيل والسليمانية في ٢٨ أيار/مايو. وجرى تفريغ الشحنة، وهي كمية صغيرة من المحلول الوريدي، في مخازن منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة في أربيل وجرت معاينتها على الفور. وفي ٢٩ أيار/مايو، بدأ التوزيع في أربيل ودهوك والسليمانية في وجود مراقبي الأمم المتحدة.

ثامنا - عمليات المراقبة المتعلقة بالكفاءة والإنصاف والكفاية

٤٣ - تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية تحديد ما إذا كان توزيع السلع قد جرى بشكل يتسم بالكفاءة والإنصاف والكفاية وحتى تاريخه، كان القطاع الوحيد الممثل بكميات كافية لتقييم مدى الإنصاف في التوزيع هو قطاع الأغذية وما يتصل بها من أصناف.

الكفاية

٤٤ - فيما عدا استثناءات طفيفة ناتجة عن الخسائر العادية خلال عمليات التحميل والتفريغ وتلفيات الرزم، ما فتئت السلع تنقل بكفاءة في جميع أنحاء البلد. وثمة سجلات حاسوبية ويدوية واضحة ومستوفاة بشأن السلع موجودة في مخازن المحافظات؛ وتخزن المواد الغذائية دائما في ظروف صحية؛ ويقوم الوكلاء الموزعون للأغذية والدقيق باستلام حصص زبائنهم التموينية وفقا للخطة، تبعا لجدول زمني شهري. ومنذ ٢٠ آذار/مارس، لم يكتشف مراقبو الأمم المتحدة أية خسائر كبيرة أو غير مقبولة خلال عمليات تحميل وتفريغ وتجهيز السلع الأساسية التي يشملها القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وحتى الآن، بلغت الخسائر خلال عمليات التحميل والتفريغ في أم قصر ١,٣ في المائة، وذلك يعتبر مقبولا. ويداوم المراقبون على الإبلاغ عن أية فواقد ناتجة من التخزين السيء في أثناء النقل إلى المحافظات والمستفيدين، إذا حدثت. ومع ذلك، لم يبلغ

عن فروق كبيرة. وكانت الخسائر بسبب التلفيات الناتجة عن ماء المطر طفيفة. وقد خطفت شاحنة في البصرة. وتقوم السلطات العراقية حاليا بالتحقيق.

٤٥ - وفيما يتعلق بتجهيز القمح، أظهر التحليل أن المعدل الوطني للاستخلاص يبلغ نحو ٨٩,٩ في المائة من محصول الدقيق الناتج من القمح. وفي أوائل أيار/مايو، كان هناك فرق طفيف بين المطاحن، وتراوحت معدلات الاستخلاص بين ٨٧,٦ و ٩٠,٢ في المائة. ومع ذلك، لاحظ المراقبون الجغرافيون والقطاعيون مرارا أن الكثير من المطاحن يعمل حاليا بأقصى طاقة بمعدات بالية، مما يخلق خطر حدوث أعطاب يمكن أن تؤثر سلبيا على إنتاج الدقيق. وتلزم أيضا معدات موانئ في أم قصر، من قبيل الشفافات المستخدمة لتفريغ البضائع السائبة، والمرافع القنطرية المائلة، والمرافع الشوكية، والمرافع المتنقلة.

الإنصاف

٤٦ - أُجري عدد كاف من عمليات المراقبة على صعيد المحافظات خلال نيسان/أبريل وأيار/مايو لبيان عمل نظام التوزيع بشكل منصف على إيصال السلع المتاحة إلى جميع المحافظات. وبدأ التحقق من مخصصات وزارة التجارة للمحافظات، بإجراء عمليات معاينات على مستويات المخزون في المخازن. ويذكر برنامج الأغذية العالمي أنه لا تكاد توجد أية محافظة يبدو أنها تلقت من أي سلعة وحيدة كميات تقل كثيرا عما تقرر لها. وتؤكد نتائج عمليات المراقبة حتى الآن أن المستفيدين المسجلين قد تسلموا حصصهم التموينية. ولم يبلغ عن أية فروق كبيرة في المحافظات الوسطى والجنوبية. وفي المحافظات الشمالية الثلاث، لم يبلغ إلا عن حالات مخالفة قليلة، من قبيل إزدواج التسجيل وعدم دقة الموازين وإضافة بعض الوكلاء الموزعين للأغذية روسما زائدة. وفي جميع أنحاء البلد، تشير جميع الدلائل إلى أنه خلال الشهرين اللذين جرى فيهما التوزيع الفعلي للسلع كان جميع المواطنين المسجلين في نظام الحصص التموينية يتسلمون مجموعة أغذية متطابقة كما ونوعا. وفي نيسان/أبريل أظهرت الإحصائيات الرسمية التي راجعها برنامج الأغذية العالمي أن ٢٢,١ مليون عراقي قد تسلموا حصصا تموينية من الدقيق المحسن.

٤٧ - وقد بدأ مراقبو الأمم المتحدة تركيز الانتباه على مجالات ذات أهمية خاصة لكي يتسنى التحقق من ضمان توصل جميع قطاعات المجتمع العراقي إلى نظام الحصص التموينية. وفي هذا الخصوص، أصدرت وحدة المراقبة المتعددة التخصصات مبادئ توجيهية، يستعملها المراقبون الجغرافيون والمراقبون القطاعيون. وتميز هذه المبادئ التوجيهية بين ثلاثة أسباب ممكنة لاحتمال عدم استلام المواطنين للحصص التموينية المشمولة بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥) التي يستحقونها، وهي: كون الشخص لا يزال يمر بمراحل عملية التسجيل؛ واختيار الشخص عدم تسجيل نفسه؛ ومنع الشخص من التسجيل. وإذا بدا أن شخصا قد حرم من التوصل إلى الحصص التموينية المشمولة بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥) جرى تحقيق على أيدي فريق آخر تابع لوحدة المراقبة الجغرافية أو برنامج الأغذية العالمي، يليه تحقيق تجريبه وحدة المراقبة المتعددة التخصصات لتأكيد النتائج الأصلية أو للتأكد منها. وهذا الإجراء يستهدف ضمان الوصول إلى نتيجة شاملة أكيدة. وحتى تاريخه، أجريت ٢٦٧ ٢ عملية مراقبة في محافظات البصرة وذي قار وميسان، والتأميم، وذلك تبعا للإجراءات المتفق عليها. وأحد أغراض الزيارات هو محاولة تحديد موقع المجموعات السكانية التي

ربما تكون قد حرمت من التوصل إلى نظام الحصص التموينية. ورغم أنه لم تحدد أية مخالفات منهجية ماسة بنظام التسجيل/التوزيع، حدث عقب ورود أنباء تقارير تفيد أن نحو ٤٠٠ أسرة قد طردت من كركوك أن اتصل منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية بحكومة العراق لضمان عدم المساس بأحقيتهم في الحصص التموينية المشمولة بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥). واتخذت الأمم المتحدة الاجراءات اللازمة لتوفير هذه الحصص التموينية التي وصلت إلى أربيل والسليمانية. وبعد ذلك، تلقى منسق الشؤون الإنسانية تأكيدات من حكومة العراق بأن عمليات الطرد هذه قد توقفت، وأن بعض الأسر قد عادت بالفعل.

الكفاية

٤٨ - انتهى أخصائيو التغذية التابعون للأمم المتحدة إلى أن الحصص التموينية الغذائية الراهنة المشمولة بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥) توفر امدادات الأغذية والعناصر الغذائية على مستوى البقاء الأساسي. وهي توفر ٢٠٣٠ سعر حراري بالمقارنة بالحد الأدنى المستصوب البالغ ما لا يقل عن ٢٥٠٠ سعر حراري للفرد يوميا. وبالمقارنة باحتياجات البقاء الأساسية، تشير تقديرات برنامج الأغذية العالمي إلى أن مجموعة الأغذية المقدمة المشمولة بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥) توفر ٩٣ في المائة من الاحتياجات من السعرات الحرارية، و ١٠٠ في المائة من البروتين اللازم، و ٩٧ في المائة من الاحتياجات من الشيامين. ومع ذلك، فهي لا تغطي سوى ٦٩ في المائة من الحديد، و ٤١ في المائة من النياسين، وفيتامين ب ١٢، و ١٣ في المائة من الكالسيوم. ولم يقيّم الزيت النباتي المقوى بفيتامين ألف، فيما يتعلق بكفايته على المستوى الفردي. ونظرا لأن نقص الحديد ذا أهمية للصحة العامة، هناك مجال لزيادة تحسين الحالة التغذوية للحوامل والأطفال بإثراء الدقيق بالحديد. وحتى إذا جرى تحسين الحصص التموينية لتوفر ٢٥٠٠ سعر حراري يوميا، قد لا تتأثر الحالة التغذوية تأثرا فعليا ملموسا ريثما تجرى تحسينات شديدة في الخدمات الصحية والإصحاح وإمكانية الحصول على المياه النقية.

٤٩ - وأي تقييم لكفاية الإمدادات الطبية المشمولة بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥) لتلبية الاحتياجات الصحية للسكان يعيقه وصول الأدوية والإمدادات الطبية ببطء وبشكل جزئي. وواقع أن التدهور المتواصل للقطاع الصحي قد تفاقم نتيجة لهذه الحالة. ووفقا لتحليل المعلومات المستقل الذي أجرته منظمة الصحة العالمية بشأن المعلومات التي وفرتها وزارة الصحة خلال الشهور الخمسة الماضية، لا تزيد الأدوية المتاحة في العراق عن ٤ في المائة مما يلزم. وقد زاد انخفاض عدد العمليات الجراحية، التي تجرى غالبا في حالات الطوارئ، بنسبة ١٧ في المائة والفحوصات المخبرية بنسبة ٨ في المائة بالمقارنة بالفترة نفسها من عام ١٩٩٦. ولا يبين انخفاض معدل الإشغال الحالي للأسرّة في المستشفيات وتضاؤل استعمال المرافق الصحية مدى ضخامة معدل انتشار الأمراض، الذي قد يكون أساسا للتقييم الواقعي للكفاية. ومن المأمول فيه، مع وصول كميات كبيرة من المستحضرات الدوائية والإمدادات الطبية، أن يكون ممكنا استعمال مؤشرات قياسية تساعد على تقييم الحالة الصحية بشكل أنسب. ولهذه الغاية، أنشئ فريق عامل مشترك بين الوكالات (منظمة الصحة العالمية واليونيسيف ووحدة المراقبة الجغرافية ووحدة المراقبة المتعددة التخصصات). وإضافة إلى ذلك، شكّل فريق عمل مشترك بين وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية لجمع البيانات على

صعيد المرافق. وستستعمل هذه المعلومات للتقييم الموضوعي لأثر وصول الإمدادات الطبية على نوعية الرعاية، ولمدى الكفاية العامة للإمدادات الطبية لتلبية احتياجات البلد.

٥٠ - ورغم أن عدم وصول الإمدادات اللازمة لقطاعات المياه والإصحاح والزراعة والتعليم والكهرباء حتى الآن يجعل من غير الممكن التعليق من واقع عمليات المراقبة على كفاية تلك المدخلات، تؤكد وكالات الأمم المتحدة أن المخصصات في خطة التوزيع ليست كافية وفقا لتقييمها، لتلبية الاحتياجات الأساسية لقطاعاتها المعنية. ففي قطاع الكهرباء على سبيل المثال، أصبحت شبكة الإمداد بالكهرباء في حالة خطيرة، مما يؤثر بشكل سلبي على إمدادات المياه والخدمات الطبية. ويتراوح انقطاع الكهرباء ما بين ساعتين و ٢٠ ساعة يوميا في معظم المناطق. والأموال اللازمة لإصلاح شبكة الكهرباء في المنطقة الوسطى والجنوبية بأقل قدر تقدر برقم أعلى كثيرا من الأموال المخصصة في خطة التوزيع؛ والشيء نفسه ينطبق على الحالة في المحافظات الشمالية الثلاث. وتظهر بيانات مراقبة جودة المياه الشهرية بشكل مستمر وجود معدلات عالية من التلوث في جميع المحافظات الوسطى والجنوبية الـ ١٥، مع وجود ما يزيد عن ٤٠ في المائة في البصرة وذي قار. وعموما، تشير التقديرات إلى أن شبكات المياه تعمل بأقل من ٥٠ في المائة من قدرتها، مما يقلل كثيرا من إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب. ولم يؤد عدم وصول المدخلات الزراعية إلى تأخير التحسينات في هذا القطاع فحسب، بل ترك أيضا الحالة المتفاقمة للأمراض المستوطنة والحيوانية الداء في التزايد دون وضع حد لها.

٥١ - ومؤخرا، أبرزت وكالات الأمم المتحدة الاحتياجات الملحة التي لا تشملها خطة التوزيع الحالية. ففي قطاع الأغذية على سبيل المثال، يواصل برنامج الأغذية العالمي تقديم المساعدة في جميع أنحاء البلد للمجموعات الضعيفة التي بحاجة إلى المساعدة التغذوية المستهدفة، إضافة إلى الحصص التموينية من الأغذية. وبالمثل، يتطلب المشردون داخليا في المنطقة الشمالية من العراق وكذلك في محافظات نينوي والبصرة والناصرية مساعدة إضافية تقدر بمليونين من الدولارات، لتوفير الأصناف التي بخلاف الأغذية (البطاطين، وأوعية الطبخ، وأجهزة التسخين) وإصلاح مآويهم. وفي القطاع الزراعي، ترى الفاو أن القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) لا يشمل احتياجات الطوارئ التي من قبيل (الحملات التي تستهدف مكافحة انتشار الديدان اللولبية، والاحتياجات من تقاوي الخضار، أو حملات تطعيم الحيوانات في المنطقتين الوسطى والجنوبية من العراق). وتقدر هذه المدخلات بنحو ٤,٣ من ملايين الدولارات. وفي ميدان التعليم، ترى اليونيسكو أن مبلغا يقدر بـ ١,٨ مليون دولار يلزم لمشاريع رعاية أطفال الشوارع والأطفال المعوقين وإصلاح مراكز الرعاية النهارية في مناطق العراق المحرومة. وأخيرا، ترى اليونيسيف أنه يلزم ١٣,٥ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة، وهي جملة أمور من بينها التحصين والتغذية، وسهولة الحصول على المياه والمرافق الصحية.

تاسعا - ملاحظات

٥٢ - ينفرد البرنامج الذي أذن به مجلس الأمن في قراره ٩٨٦ (١٩٩٥) بين جميع عمليات المساعدة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة بأنه يستهدف التخفيف من بعض الآثار السلبية الناجمة عن الجزاءات المفروضة على البلد المتلقي للمساعدة. وبينما تمول العملية من الإيرادات المتجمعة نتيجة لاستثناء محدود من نظام الجزاءات، يبين القرار الضمانات العديدة الواجب تنفيذها لضمان عدم استعمال المساعدة الإنسانية لأغراض مخالفة للأغراض المأذون بها على وجه التحديد، ولضمان إفادتها، بنفس القدر للسكان المدنيين المحتاجين ككل. كما أنه نتيجة للحالة السياسية والعسكرية غير المستقرة في محافظات العراق الشمالية يبين القرار ترتيبات محددة لتقديم المساعدة إلى السكان في تلك المنطقة، مما يضاعف كثيرا من تعقيد العملية.

٥٣ - وبينما تبذل قصارى الجهود لتوقع المشكلات المحتملة ظهورها في العملية المفضية إلى اختتام العمل بمذكرة التفاهم التي يستند إليها تنفيذ البرنامج، أفضت طبيعة البرنامج المعقدة، بما فيها جوانبه التنظيمية والإدارية والمالية، إلى عدد من الصعوبات وحالات التأخير في المراحل الأولية من تنفيذه. ومما يسعدني أن الأمانة العامة ومختلف الوكالات المشتركة في تنفيذ البرنامج قد تمكنت الآن من التغلب على معظم هذه المشكلات، إن لم يكن كلها، على النحو المبين في متن هذا التقرير. وفي الوقت نفسه، تسوءني حالات التأخير المستمر والمصاعب الأخرى التي ووجهت بصدد معالجة الطلبات، الأمر الذي أسفر عن حالات تأخير شديد في توفير عدة أصناف، لا سيما الأدوية والإمدادات من المستحضرات الدوائية التي من الواضح أن هناك عجزا شديدا فيها، إن لم يكن عجزا شديدا للغاية. ويساورني أمل كبير في إمكان معالجة هذه الحالة في المستقبل القريب بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية لكي نضمن، متى قرر المجلس تمديد البرنامج، اتخاذ خطوات لتضمين خطة التوزيع الإمدادات الضرورية لتلبية الاحتياجات الملحة غير الملباة التي ورد ذكرها أيضا في هذا التقرير.

٥٤ - وعلى ضوء الخبرة المكتسبة في تنفيذ البرنامج في الشهور الستة الماضية ومراعاة لاستمرار الأزمة الإنسانية في العراق، أوصي بتجديد البرنامج لفترة ستة أشهر أخرى.

المرفق الأول

موجز يبين وصول السلع الغذائية إلى العراق بموجب
القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) حتى ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٧

النسبة المئوية لمخصص خطة التوزيع	مجموع الكمية الواردة ^(أ)	الكمية المخصصة حسب خطة التوزيع (٦ أشهر)	السلعة
	(بالأطنان)		
٢٣	٢٩ ٣٩٩	١٢٧ ٧٨٢	السمن النباتي
٢٩	٣ ١٤١	٨ ١٠٠	غذاء الرضع
٢٢	٢٨ ٠٥٩	١٢٧ ٧٨٢	البقول
٢٠	٦٢ ٦٦٢	٣١٩ ٤٥٨	الأرز
١٩	٣ ٥٦٤	١٩ ١٦٤	الملح
٦	١٥ ٤٧٥	٢٥٥ ٥٦٤	السكر
٦	١ ١٠٣	١٩ ١٦٤	الشاي
٣٨	٥٣٣ ٣١٥	٤١٩ ٨٠٧ ^(ب)	حبوب القمح
١٨	٥ ٨٠٥	٣٢ ٦٩٤	صابون الحمام
٢٠	٩ ١٢٥	٤٥ ٧٦٨	مواد التنظيف
٢٩	٦٩١ ٦٤٨	٢ ٣٧٥ ٢٨٣	المجموع

(أ) المصدر: تقرير وحدة المراقبة المتعددة التخصصات المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٧.

(ب) تبين أرقام خطة التوزيع الاحتياجات من دقيق القمح. وتقدر نسبة الناتج للدقيق المستخرج من حبوب القمح بـ ١٠:٩.

المرفق الثاني

مقادير السلع الغذائية الواصلة إلى محافظات العراق بموجب القرار
٩٨٦ (١٩٩٥)، وتوزيعها، ومقادير مخزونها الراهن (بالأطنان)

المحافظات	مواد التنظيف	صابون الحمام	الملح المعالج بالبيود	أغذية الرضغ	الشاي	القمح ^(١)	الأرز	السمن النباتي	البقول	المجموع
نينوى	الواصلة	٤٦٢,٠٠	٢٢٥,٠٠	٢٢٩,٠٠	١١٢,٠٠	٢٢٧,٧٨	٥٥ ٨٥٢,٠٠	٢ ٦٨١,٠٠	٢ ١٠٢,٠٠	٦٧ ١٠٠,٧٨
	الموزعة	٣٧٤,٠٠	٢٥١,٠٠	-	١٤,٠٠	-	٤ ٣٨٧,٠٠	١ ٦٧٣,٠٠	١ ٦١٥,٠٠	٥٧ ٤٤٣,٠٠
	المخزونة	٨٨,٠٠	٧٤,٠٠	٢٢٩,٠٠	٩٩,٠٠	٢٢٧,٧٨	٩٠٢,٠٠	١ ٠٠٨,٠٠	٤٨٧,٠٠	٩ ٦٥٧,٧٨
التأميم	الواصلة	٢٦٤,٠٠	٢٠١,٠٠	٧١,٠٠	١١٢,٠٠	٥٢,٥٢	١ ٦٧,٠٠	١ ١٥٠,٠٠	٩١٨,٠٠	٤ ٤٤٠,٥٢
	الموزعة	٢٦٨,٠٠	١٨٨,٠٠	-	١٢,٠٠	-	١ ٤٧٤,٠٠	١ ٧٢٠,٠٠	٧٥٧,٠٠	٢ ٤٦١,٠٠
	المخزونة	٤٠٠,٠٠ ^(ب)	١٢,٠٠	٧١,٠٠	١٠١,٠٠	٥٢,٥٢	١٩٦,٠٠	٣٨٨,٠٠	١٦١,٠٠	٩٧٩,٥٢
بغداد	الواصلة	١ ٧٧٢,٠٠	١ ٢٤٧,٠٠	٩٥٥,٠٠	٦٥١,٠٠	٢٢٦,٨٠	٩ ١٠٨,٠٠	٦ ٥١٠,٠٠	٥ ٩٢٢,٠٠	١٩٢ ٦٤٧,٨٠
	الموزعة	١ ٢٠٦,٠٠	٨٧٦,٠٠	-	٨٩,٠٠	-	٣ ٦٨٦,٠٠	٣ ٣٦٢,٠٠	٣ ٦٣٠,٠٠	١٣٢ ٨٢٥,٠٠
	المخزونة	٥٦١,٠٠	٣٧١,٠٠	٩٥٥,٠٠	٥٦٢,٠٠	٢٢٦,٨٠	٥ ٤٢٢,٠٠	٣ ١٤٨,٠٠	٢ ٢٩٢,٠٠	٥٩ ٨٢٢,٨٠
صلاح الدين	الواصلة	٣٢٠,٠٠	٢٧٢,٠٠	١٣٤,٠٠	١١٢,٠٠	٢٢٧,٧٨	٨ ١١٥,٠٠	٢ ١٦٧,٠٠	٩٧٦,٠٠	١٢ ٣١٨,٧٨
	الموزعة	٢٨٤,٠٠	١٩٩,٠٠	-	١٢,٠٠	-	١ ٩٠٣,٠٠	٨٠٦,٠٠	٧٥٩,٠٠	١٠ ٥١٤,٠٠
	المخزونة	٤٦,٠٠	٧٤,٠٠	١٣٤,٠٠	١٠٠,٠٠	٢٢٧,٧٨	١ ٥٦٤,٠٠	٣٦٨,٠٠	٢١٧,٠٠	٢ ٨٠٤,٧٨
ديالى	الواصلة	٣٠٨,٠٠	٢٥١,٠٠	١٠٠,٠٠	٧٤,٠٠	٤٠,٦٤	٢ ٨٦٤,٠٠	١ ٠٦٧,٠٠	١ ٢٠٦,٠٠	٤٢ ٥٤١,٦٤
	الموزعة	٣٠٨,٠٠	٢٢٢,٠٠	-	١٤,٠٠	-	٢ ٣٨١,٠٠	١ ٠٤٣,٠٠	٩٦٠,٠٠	٤٠ ٢٨٦,٠٠
	المخزونة	-	٢٨,٠٠	١٠٠,٠٠	٦٠,٠٠	٤٠,٦٤	٢ ٢٧٤,٠٠	٢٤,٠٠	٢٤٦,٠٠	٢ ٢٥٥,٦٤
الأنبار	الواصلة	٣٧٤,٠٠	٢٩٢,٠٠	١٩٧,٠٠	١١٢,٠٠	٥٨,٠٤	٢ ٨٦٩,٠٠	١ ٠٠٣,٠٠	١ ٢٢١,٠٠	٩ ٢٣٨,٠٤
	الموزعة	٣٢٠,٠٠	٢٢٤,٠٠	-	١٧,٠٠	-	١ ٠٤١,٠٠	٩٠٩,٠٠	٨٩٨,٠٠	٥ ٦٨٢,٠٠
	المخزونة	٥٤,٠٠	٦٩,٠٠	١٩٧,٠٠	٩٥,٠٠	٥٨,٠٤	٢ ٠٦٠,٠٠	٩٤,٠٠	٢٢٢,٠٠	٢ ٥٥٦,٠٤
بابل	الواصلة	٢٥٥,٠٠	١٦٧,٠٠	١٧٢,٠٠	٦٩,٠٠	٤٠,٥٧	٢ ٥٣٦,٠٠	١ ٠٤٨,٠٠	١ ٠٤٥,٠٠	٣٧ ٠٤٩,٥٧
	الموزعة	٢٥٥,٠٠	١٦٦,٠٠	-	٧,٠٠	-	١ ٤٩٥,٠٠	٧٢٥,٠٠	٧١٠,٠٠	٢٨ ١٤٨,٠٠
	المخزونة	-	١,٠٠	١٧٢,٠٠	٦٢,٠٠	٤٠,٥٧	٧ ٩٢٧,٠٠	٣٢٣,٠٠	٢٣٥,٠٠	٨ ٩٠١,٥٧
كربلاء	الواصلة	٢٢٠,٠٠	١٥٥,٠٠	١٢٨,٠٠	٩٢,٠٠	٣٦,٠٤	١ ٦١٠,٠٠	٧٢٢,٠٠	٨٠٤,٠٠	٢٠ ٨٧٤,٠٤
	الموزعة	٢٢٠,٠٠	١٥٤,٠٠	-	١١,٠٠	-	١ ٥٦٢,٠٠	٦٢٦,٠٠	٥٧٩,٠٠	١٧ ٣٧٤,٠٠
	المخزونة	-	١,٠٠	١٢٨,٠٠	٨٢,٠٠	٣٦,٠٤	٢ ٧٧٥,٠٠	١٠٦,٠٠	٢٢٥,٠٠	٢ ٥٠٠,٠٤
النجف	الواصلة	٣٠٨,٠٠	٢٤٨,٠٠	٩٤,٠٠	٩٢,٠٠	٣٧,١٢	٢ ١٠٨,٠٠	١ ٠٣٨,٠٠	٨٣٥,٠٠	٢١ ٠١٦,١٢
	الموزعة	٢٥٨,٠٠	١٤٢,٠٠	-	٢٥,٠٠	-	١ ٩٣٧,٠٠	٧٧٢,٠٠	٦٨٦,٠٠	١٨ ٩٣٢,٠٠
	المخزونة	٥٠,٠٠	١٠٥,٠٠	٩٤,٠٠	٦٨,٠٠	٣٧,١٢	١ ١٤٤,٠٠	٢٦٦,٠٠	١٤٩,٠٠	٢ ٠٨٤,١٢
القادسية	الواصلة	٣٠٨,٠٠	٢٢٢,٠٠	١١٤,٠٠	٩٤,٠٠	٢٠,٢٧	١٣ ٣٠٧,٠٠	١ ١٦٢,٠٠	١ ٦٨٨,٠٠	١٩ ٠٦٠,٢٧
	الموزعة	٢٦٨,٠٠	١٨٨,٠٠	-	١٦,٠٠	-	١٠ ٦٨٩,٠٠	٩٤٩,٠٠	١ ٤٥٣,٠٠	١٥ ٤٦٢,٠٠
	المخزونة	٤٠,٠٠	٢٤,٠٠	١١٤,٠٠	٧٨,٠٠	٢٠,٢٧	٢ ٦١٨,٠٠	٢١٢,٠٠	٢٣٥,٠٠	٢ ٥٩٧,٢٧
المثنى	الواصلة	١٧٦,٠٠	١٢٠,٠٠	٧٨,٠٠	١١٢,٠٠	٢٠,٣٠	٩ ٤٥٩,٠٠	٥٨٩,٠٠	٦٠٣,٠٠	١٢ ٤٦١,٣٠
	الموزعة	١٦١,٠٠	١١٢,٠٠	-	١٦,٠٠	-	٧ ٩١٣,٠٠	٤٥٤,٠٠	٤٢١,٠٠	٩ ٩٠٨,٠٠
	المخزونة	١٥,٠٠	٧,٠٠	٧٨,٠٠	٩٧,٠٠	٢٠,٣٠	١ ٥٤٦,٠٠	١٣٥,٠٠	١٨٢,٠٠	٢ ٥٥٢,٣٠
البصرة	الواصلة	٥٧٤,٠٠	٢٤٩,٠٠	١٦٥,٠٠	٢٨٠,٠٠	١٤٥,٤٨	٢٤ ٥٨٤,٠٠	١ ٦٨٨,٠٠	١ ٧٥٩,٠٠	٤٤ ٠٨١,٤٨
	الموزعة	٥٧٤,٠٠	٢٥٠,٠٠	-	٤٩,٠٠	-	٢٢ ٩١٧,٠٠	١ ٤١٢,٠٠	١ ٤٦١,٠٠	٤٠ ٩٨٦,٠٠
	المخزونة	-	١,٠٠ ^(ب)	١٦٥,٠٠	٢٣١,٠٠	١٤٥,٤٨	١ ٦٦٧,٠٠	٢٢٤,٠٠	٢٩٨,٠٠	٢ ٠٩٥,٤٨

المحافظات	مسواك التنظيف	صابون الحمام	الملح المعالج باليود	أغذية الرضع	الشاي	القمح ^(١)	الأرز	السمن النباتي	البقول	المجموع
ميسان	الواصلة	٢٦٤,٠٠	٢٠٠,٠٠	١١٤,٠٠	١٦٩,٠٠	٧ ١٢٢,٠٠	١ ٨٣٦,٠٠	٧٢,٠٠	٨١٢,٠٠	١١ ٢٦٧,٣٠
	الموزعة	٢٣٨,٠٠	١٢٤,٠٠	-	٤٠,٠٠	٥ ٥٥٦,٠٠	١ ٦٧٣,٠٠	٦٦٩,٠٠	٦١٨,٠٠	٨ ٩١٨,٠٠
	المخزونة	٢٦,٠٠	٧٦,٠٠	١١٤,٠٠	١٢٩,٠٠	١ ٥٧٦,٠٠	١ ٦٢٣,٠٠	٥١,٠٠	١٩٤,٠٠	٢ ٣٤٩,٣٠
ذي قار	الواصلة	٢٥٢,٠٠	٢٥٢,٠٠	٢١٤,٠٠	٢٢٢,٠٠	٩٢,٠٤	١٩ ٢٠٢,٠٠	١ ٨١٤,٠٠	١ ٢٨٠,٠٠	٢٧ ٠٠٠,٠٤
	الموزعة	٢٥٢,٠٠	٢٥٢,٠٠	-	٢٧,٠٠	-	٢ ٨٤٠,٠٠	١ ١٣٦,٠٠	١ ٠٦٨,٠٠	٢٢ ٢٠٢,٠٠
	المخزونة	-	-	٢١٤,٠٠	١٩٦,٠٠	٩٢,٠٤	٢ ٦٧٦,٠٠	٦٧٨,٠٠	٣١٢,٠٠	٤ ٧٩٨,٠٤
واسط	الواصلة	٢٧٧,٠٠	٢٠١,٠٠	١٥٢,٠٠	٧٤,٠٠	٣٧,٧٨	٢ ١٢٦,٠٠	٨٨٦,٠٠	٩٩١,٠٠	٢٩ ٨٣٧,٧٨
	الموزعة	٢٧٧,٠٠	١٩٤,٠٠	-	١١,٠٠	-	١ ٩٠٤,٠٠	٧٨٧,٠٠	٧٨٨,٠٠	٢٣ ٨١٢,٠٠
	المخزونة	-	٧,٠٠	١٥٢,٠٠	٦٣,٠٠	٣٧,٧٨	٥ ٢٤٢,٠٠	٩٩,٠٠	٢٠٣,٠٠	٦ ٠٢٥,٧٨
دهوك	الواصلة	٢٦٠,٠٠	١٥٣,٠٠	٩٧,٠٠	١٧٢,٠٠	٢٤,١٣	١٢ ٣٢٥,٠٠	٩٧٨,٠٠	٩٠٨,٠٠	١٧ ٠٠٣,١٢
	الموزعة	١٧٢,٠٠	١٢١,٠٠	-	١٥,٠٠	-	١١ ٤٦٨,٠٠	٤٣٤,٠٠	٤٣٩,٠٠	١٣ ٧٧٨,٠٠
	المخزونة	٨٧,٠٠	٣٢,٠٠	٩٧,٠٠	١٥٧,٠٠	٢٤,١٣	٨٦٧,٠٠	٥٤٤,٠٠	٤٦٩,٠٠	٣ ٢٢٥,١٢
أربيل	الواصلة	٣٣٤,٠٠	٢٥٧,٠٠	١٤٠,٠٠	٢٠٥,٠٠	٤٩,٥٠	١٩ ٤٦٦,٠٠	١ ٣٧٢,٠٠	١ ٢٩٢,٠٠	٢٥ ٧٨٢,٥٠
	الموزعة	١٥٢,٠٠	١٠٧,٠٠	-	٥٤,٠٠	-	١٩ ٢١٣,٠٠	٤٣١,٠٠	٦٤٧,٠٠	٢١ ٦٨٣,٠٠
	المخزونة	١٨٢,٠٠	١٥٠,٠٠	١٤٠,٠٠	١٥١,٠٠	٤٩,٥٠	٢٥٣,٠٠	٩٤١,٠٠	٦٤٥,٠٠	٤ ٠٩٩,٥٠
السليمانية	الواصلة	٣٣٠,٠٠	٣١١,٠٠	٢٨٠,٠٠	٢٥١,٠٠	٧٢,٧٥	٢٢ ٥٤٧,٠٠	١ ٦١٧,٠٠	١ ٤٥٤,٠٠	٣١ ١٤٧,٧٥
	الموزعة	١٦٦,٠٠	١١٦,٠٠	-	١١,٠٠	-	١٧ ٥١١,٠٠	٤٧٠,٠٠	٤٣٧,٠٠	١٩ ٨٨٧,٠٠
	المخزونة	١٦٤,٠٠	١٩٥,٠٠	٢٨٠,٠٠	٢٤٠,٠٠	٧٢,٧٥	٦ ٠٣٦,٠٠	١ ١٤٧,٠٠	١ ٠١٧,٠٠	١١ ٢٦٠,٧٥
المجموع	الواصلة	٧ ١٦٨,٠٠	٥ ٢٢٥,٠٠	٣ ٤٤٤,٠٠	٣ ٠١١,٠٠	١ ٠٥٢,٨٤	٥٠١ ٠٤٩,٠٠	٢٧ ٢١٩,٠٠	٢٥ ٩٢٦,٠٠	٦٢٦ ٨٦٨,٨٤
	الموزعة	٥ ٨٥٤,٠٠	٣ ٩٨٩,٠٠	-	٤٤٠,٠٠	-	٤٠٧ ٨٢١,٠٠	١٧ ٤٢٠,٠٠	١٧ ٩٢٦,٠٠	٤٩١ ٣٠٢,٠٠
	المخزونة	١ ٣١٤,٠٠	١ ٢٣٦,٠٠	٣ ٤٤٤,٠٠	٢ ٥٧١,٠٠	١ ٠٥٢,٨٤	٩٣ ٢٢٨,٠٠	٩ ٩٢٢,٠٠	٨ ٠٠٠,٠٠	١٣٥ ٥٦٦,٨٤

المصدر: تقرير وحدة المراقبة المتعددة التخصصات المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٧.

- (أ) تبين أرقام خطة التوزيع الاحتياجات من دقيق القمح؛ ونسبة استخراج الدقيق من حبوب القمح مقدرة بـ ١٠:٩.
- (ب) نظرا لأن الكميات الواصلة كانت غير كافية للتوزيع الكامل، استخدمت مخازن المحافظة مخزوناتا الخاصة لتعويض العجز.
- (ج) في التأميم تتلقى أربعة مطاحن القمح لإنتاج الدقيق لمحافظة السليمانية (تظهر تحت السليمانية).

المرفق الثالث

عمليات المراقبة المضطلع بها، بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)
في الفترة من ٢٠ آذار/مارس إلى ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧

المحافظة	عدد عمليات المراقبة التي قام بها المراقبون الجغرافيون	عدد عمليات المراقبة التي قام بها المراقبون القطاعيون ^(١)	المجموع
المحافظات الوسطى والجنوبية			
الأنبار	٧١	٥٧	١٢٨
بابل	٢٣٦	٨٢	٣١٨
بغداد	١ ١٨٦	٢١٦	١ ٤٠٢
البصرة	٥٥١	١٠٥	٦٥٦
ذي قار	٣٠١	٥٩	٣٦٠
ديالى	٣٥١	٧٥	٤٢٦
كربلاء	٧٩	٥٣	١٣٢
ميسان	٢٤٧	٥٢	٢٩٩
المثنى	٨٥	٤٠	١٢٥
النجف	٥٨	٥٧	١١٥
نينوى	٩٨	٥٨	١٥٦
القادسية	١٤٢	٥٠	١٩٢
صلاح الدين	١٨٩	٦٢	٢٥١
التأميم	٥١٨	٢٦	٥٤٤
واسط	١١٥	٢١	١٣٦
مجموع المحافظات الجنوبية والوسطى	٤ ٢٢٧	١ ٠٥٣	٥ ٢٨٠
مجموع المحافظات الشمالية الثلاث	٤٣	٢٦٠٥٢ ^(ب)	٢٦ ٠٩٥
المجموع الكلي	٤ ٢٧٠	٢٧ ١٠٥	٣١ ٣٧٥

(أ) عمليات المراقبة التي قام بها الموظفون الدوليون التابعون لبرنامج الأغذية العالمي.

(ب) قام الموظفون الوطنيون بعمليات المراقبة القطاعية في المحافظات الشمالية الثلاث تحت إشراف ٣ من الموظفين الدوليين التابعين لبرنامج الأغذية العالمي.

- - - - -